



ورقة سياسة

تنفيذ حملة الاتحاد الإفريقي للقضاء على ظاهرة زواج الأطفال:
الدروس المستفادة من البرمجة بشأن زواج الأطفال في ملاوي وزامبيا



© هيئة الأمم المتحدة للمرأة 2020. جميع الحقوق محفوظة.

الآراء المعرب عنها في هذا المنشور هي آراء المؤلفون ولا تمثل بالضرورة آراء هيئة الأمم المتحدة للمرأة أو الأمم المتحدة أو أيًا من المنظمات التابعة لها.

أعدت ورقة السياسة هذه مستشارة هيئة الأمم المتحدة للمرأة، الدكتورة جاسينتا موتيشي. تسنى وضع ورقة السياسة هذه من خلال الدعم السخي الموفر من مرفق مجموعة بلدان الهند والبرازيل وجنوب إفريقيا للتخفيف من حدة الفقر والجوع من خلال المشروع التجريبي "القضاء على زواج الأطفال في ملاوي وزامبيا وتقديم منح مدرسية للناجين من زواج الأطفال (2019-2020)".

أنتجت ورقة السياسة هذه هيئة الأمم المتحدة للمرأة واللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة
التنسيق: تيككل تاديلي أليمو

التصميم: تشونغ ليو

الغلاف: هيئة الأمم المتحدة للمرأة في ملاوي/ليمباني مسيسكا

الصور: ص. 14 هيئة الأمم المتحدة للمرأة في ملاوي/ليمباني مسيسكا؛ ص. 16 (من الأعلى) هيئة الأمم المتحدة للمرأة في ملاوي/ليمباني مسيسكا؛ هيئة الأمم المتحدة للمرأة زامبيا/ملفين مامي موسوي

قائمة المحتويات

| | |
|----|---|
| 4 | الأسماء المختصرة والمختصرات |
| 5 | شكر |
| 6 | تصدير |
| 7 | أ. مقدمة |
| 7 | • القصة |
| 7 | • الالتزامات والفرص العالمية والإقليمية |
| 8 | • السياق الوطني التشريعي وسياسته |
| 10 | أ. التدخلات |
| 11 | أ. ماذا نتعلم؟ |
| 17 | أ. رسم الطريق إلى الأمام |

الأسماء المختصرة والاختصارات

| | |
|---|----------|
| التنمية الزراعية من خلال تعزيز سلاسل القيمة (زامبيا) | ADVANCE |
| متلازمة نقص المناعة المكتسب | AIDS |
| الاتحاد الأفريقي | AU |
| اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة | CEDAW |
| زواج الأطفال | CM |
| منظمة مجتمع مدني | CSO |
| الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا | ECOWAS |
| تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للمرأة | FGM/C |
| العنف ضد المرأة | GBV |
| فيروس نقص المناعة البشرية | HIV |
| مرفق مجموعة بلدان الهند وجنوب أفريقيا والبرازيل للتخفيف من حدة الفقر والجوع | IBSA |
| المؤتمر الدولي للسكان والتنمية | ICPD |
| الإعلام والتعليم والاتصال | IEC |
| جمعية المرشحات في ملاوي | MAGGA |
| وفيات الأمومة | MMR |
| وزارة الشؤون الجنسانية والأطفال والإعاقة والرعاية الاجتماعية (ملاوي) | MoGCDSW |
| منظمة غير حكومية | NGO |
| المجموعات الاقتصادية الإقليمية | REC |
| الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي | SADC |
| Sustainable Development Goal | SDG |
| التركيز على المبادرة | SI |
| الأمم المتحدة | UN |
| هيئة الأمم المتحدة للمرأة | UN Women |
| العنف ضد المرأة والفتاة | VAWG |
| مبادئ تمكين المرأة | WEP |

شكر

وضعت هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين النوعين الاجتماعيين وتمكين المرأة ورقة السياسة "تحقيق حملة الاتحاد الأفريقي لإنهاء زواج الأطفال: الدروس المستخلصة من برمجة زواج الأطفال في ملاوي وزامبيا"، كمساهمة في تنفيذ حملة مفوضية الاتحاد الأفريقي لإنهاء زواج الأطفال. تسنى تحقيق المبادرة بدعم سخي من مرفق مجموعة بلدان الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا للتخفيف من حدة الفقر والجوع.

تعبر هيئة الأمم المتحدة للمرأة عن امتنانها للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، إدارة الشؤون الاجتماعية في مفوضية الاتحاد الأفريقي والوزارات في ملاوي وزامبيا لا سيما، وزارة الشؤون الجنسانية، وزارة التعليم، وزارة الحكم المحلي والتنمية الريفية، التنمية المجتمعية والرعاية الاجتماعية، لجنة مبولونغو المتعددة القطاعات في مرفق مجموعة بلدان الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا للتخفيف من حدة الفقر والجوع، لجنة تشاما المتعددة القطاعات في مرفق مجموعة بلدان الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا للتخفيف من حدة الفقر والجوع، مجلس مقاطعة ددزا وفريق إدارة التعليم في المقاطعة، مجلس مقاطعة سليما وفريق إدارة التعليم في المقاطعة التابع لجمعية مرشدات ملاوي، رابطات مساعدات ملاوي بين الديانات، الرئيس الكبير كاشنداموتو ورئيس السلطة التقليدية موانزا في ملاوي. كما تشكر هيئة الأمم المتحدة للمرأة وزارة الشؤون الجنسانية ووزارة التعليم ووزارة التنمية المجتمعية والخدمات الاجتماعية ومنظومة الأمم المتحدة في زامبيا، لا سيما اليونيسف وصندوق الأمم المتحدة للسكان على مساهمتهما في مختلف المشاورات التي أرشدت المعلومات الأساسية لورقة السياسة هذه.

تقدر هيئة الأمم المتحدة الخيرة الاستشارية الدكتورة جاسنتا موتيشي واضعة ورقة السياسة هذه التي تسلط الضوء على الدروس المستخلصة الرئيسية من برامج إنهاء زواج الأطفال من أجل إرشاد السياسات والبرامج والمبادرات في الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء. أفادت الورقة من مساهمة الفريق التقني والقيادي الذي دعم عملية البحث، لا سيما:

مفوضية الاتحاد الأفريقي – إدارة الشؤون الاجتماعية

نينبا ثوندو وناتان يلما وتوامبو روناه مومبا

وزارة الشؤون الجنسانية في زامبيا – برنامج التنمية الزراعية من خلال تعزيز سلاسل القيمة

السيد موفات خوسا

صندوق الأمم المتحدة للسكان

السيدة شيبو نخاتا

هيئة الأمم المتحدة للمرأة -

جهة الاتصال في إثيوبيا بالاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة

ماري غوريبي ندووايو، تيككيل تاديلي أليمو، آمن أيلي دينيكي ودوكابي أماري مرجيا

المكتب الإقليمي لشرق وجنوب أفريقيا

كاغويريا ميوغوري وصديق سيد وإفلين أونجيجي جاك أونيسي أبيبي

هيئة الأمم المتحدة للمرأة في زامبيا

آني سامبا – كاموندو

هيئة الأمم المتحدة للمرأة في ملاوي

حبية عثمان وألماس آرارو وليمباني مسيسكا

تصدير

يشكل زواج الأطفال عنفاً ضد الفتاة وانتهاكاً لحقوق الإنسان منتقياً من حق الفتاة في الصحة الجنسية والإنجابية، الحق في التعلم، السلامة الجسدية والاستقلال بالتحكم بجسدها. ينتشر زواج الأطفال في أفريقيا، وفي حال استمر هذا التوجه في القارة سيكون هناك 250 مليون عروساً طفلة بحلول عام 2030. ويشكل زواج الأطفال سبب وعواقب عدم المساواة بين النوعين الاجتماعيين. لذا، وبالرغم من وجود قوانين تمنع زواج الأطفال في دول أعضاء في الاتحاد الأفريقي، غير أن المعايير الأبوية التقليدية التي تنظر إلى الدور الرئيسي الذي تلعبه المرأة باعتبارها حاملة الطفل تعيق تنفيذ هذه القوانين.

تعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع الاتحاد الأفريقي لتمكين المرأة ومعالجة عدم المساواة بين النوعين الاجتماعيين والعنف ضد المرأة، بما في ذلك زواج الأطفال والممارسات الضارة. تهدف الجهود التي تبذلها هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى المساهمة في تنفيذ حملة الاتحاد الأفريقي لإنهاء زواج الأطفال، تعزيز الوعي القاري بشأن آثار زواج الأطفال وتنفيذ سياسات الاتحاد الأفريقي والصكوك القانونية ذات الصلة. وكجزء من الجهد المتعدد أصحاب المصلحة، أقامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تعاوناً مع إدارة الشؤون الاجتماعية وشؤون المرأة ومديرية الشؤون الجنسانية والتنمية في مفوضية الاتحاد الأفريقي، إلى جانب منظومة الأمم المتحدة ومنظمات إقليمية ودولية لدعم نشر الحملة وتنفيذ التزامات قارية أخرى كخطوة باتجاه أعمال حقوق المرأة والفتاة في أفريقيا من خلال إنهاء جميع أشكال العنف.

في هذا الصدد، تفتخر هيئة الأمم المتحدة للمرأة بمشاركتها في مرفق مجموعة بلدان الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا للتخفيف من حدة الفقر والجوع من أجل تنفيذ مشروع إنهاء زواج الأطفال التجريبي المتعدد البلدان الذي تشارك فيه حكومتا ملاوي وزامبيا، البلدان القاريان الرائدان وأصحاب المصلحة على المستويين الوطني والمجتمعي. يستند المشروع إلى التقدم المحرز الممكن إثباته في معالجة معدلات زواج الأطفال المرتفعة السائدة، وذلك من خلال برامج المنح الدراسية، أعمال التعبئة المجتمعية وتوفير خدمات كجزء من الجهود المبذولة لمنع والاستجابة. على الصعيد القاري ومن خلال العنصر الإقليمي، دعم المشروع وضع السياسات القارية ومبادرات إدارة المعارف من أجل تعزيز إنهاء زواج الأطفال خلال فترة 2019-2020.

في هذا الصدد وكمساهمة في تنفيذ الخطة الاستراتيجية الخمسية للاتحاد الأفريقي بشأن إنهاء زواج الأطفال (2019-2023)، دعم مكتب هيئة الأمم المتحدة في إثيوبيا من خلال اتصاله بالاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة، إنشاء بحوث متطورة تهدف إلى توفير الأدلة للسياسات والبرامج والمبادرات المستجيبة للنوع الاجتماعي وحقوق الإنسان على مختلف المستويات في أفريقيا. تشكل وثيقة السياسة هذه مثلاً عملياً عن مساهمة هيئة الأمم المتحدة للمرأة مستندة إلى الدروس المستفادة من تنفيذ مشاريع إنهاء زواج الأطفال في ملاوي وزامبيا، وذلك من أجل تعزيز تبادل الخبرات بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي في محاولة لتعزيز التعلم في ما بين بلدان الجنوب لاتخاذ إجراءات متسارعة في جميع أنحاء القارة.

سوف تكون النتائج الرئيسية مفيدة إلى حد كبير للتدخلات القائمة والمستقبلية في البلدين وخارجهما. تقترح الدراسة استناداً إلى تجارب تنفيذ مشروع محدد، توصيات ذات صلة للدول الأعضاء، منظومة الأمم المتحدة، منظمات المجتمع المدني وجهات فاعلة أخرى. كما أن هذا البحث يأتي في الوقت المناسب كونه يعترف بالحاجة إلى إجراءات متعمدة لضمان عدم عكس جائحة كوفيد - 19 للمكاسب المحققة وتفاقم حالة زواج الأطفال التي هي أصلاً هشة في أرجاء أفريقيا.

يسرنا جداً أن نقدم هذا البحث وندعو أصحاب المصلحة إلى الانضمام إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة وجهات فاعلة رئيسية أخرى في تكثيف الجهود لإنهاء زواج الأطفال وجميع أشكال العنف ضد المرأة والفتاة في أفريقيا.

Riwaro.

ليتي شيوارا

الممثلة إلى إثيوبيا والاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة.

مقدمة

القصة

في مختلف أنحاء إفريقيا، تزوجت 125 مليون فتاة وامرأة على قيد الحياة اليوم قبل بلوغهن سن الثامنة عشرة؛ حيث تزوجت واحدة من كل ثلاث شابات إفريقيات في طفولتها، بينما تزوجت واحدة من كل عشر شابات قبل بلوغهن الخامسة عشرة.¹ كلما تزوجت الفتاة مبكراً أكثر كان التأثير السلبي أكبر. في كل عام في إفريقيا، يقلل الزواج المبكر من احتمال معرفة القراءة والكتابة بمقدار 5.6 نقطة مئوية، واحتمال إتمام المرحلة الثانوية بمقدار 6.5 نقطة مئوية، كما يُسهم في ارتفاع معدل وفيات الأمهات (MMR).² يشكل زواج الأطفال طبقات متعددة من الإساءة للأطفال واستغلالهم وانتهاكات حقوقهم.³ الفتيات المتزوجات في سن الطفولة أكثر عرضة للانقطاع عن الدراسة، ويعانين من العنف المنزلي والعنف الجنسي، ويُصبن بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، ويُمتن من مضاعفات أثناء الحمل والولادة.⁴ لزواج الأطفال تأثير سلبي دائم على الأسر والمجتمعات والاقتصادات ويؤدي إلى استمرار الفقر بين الأجيال.⁵

يتمثل أحد التحديات الرئيسية في القضاء على ظاهرة زواج الأطفال في الأعراف والمواقف التقليدية والتمييزية التي تجعل هذه الممارسة مقبولة لدى مختلف أوساط المجتمع. يمثل الفقر أو عدم وجود فرص للعمل بأجر عاملاً رئيسياً آخر وراء زواج الأطفال. في كثير من الأحيان، في المناطق الريفية، تُزوّج الفتيات الصغيرات لتحسين الوضع الاقتصادي للأسرة. على سبيل المثال، تمارس المجتمعات في شمال ملاوي ما يُطلق عليه "كوبيميرا" (إعطاء ابنة صغيرة للزواج كسداد لدين).⁶ تواصل الحواجز الهيكلية دفع الفتيات الضعيفات إلى الزواج في سن الطفولة ومنعهن من الحصول على الخدمات الأساسية بمجرد زواجهن. تشمل هذه الحواجز نُظم التعليم، والصحة، والعدالة، وحماية الطفل. وفي إطار نظم التعليم، تتضمن الحواجز الرئيسية: الافتقار إلى فرص الوصول إلى المدارس الثانوية، وعدم كفاية وسائل إدارة النظافة الصحية أثناء الطمث، وعدم وجود مرافق منفصلة للجنسين، وتكاليف التعليم. تتمثل الآثار الصحية في العواقب الصحية الوخيمة للحمل المبكر للمراهقات. تواجه الأمهات المراهقات اللائي تتراوح أعمارهن بين 10 و 19 عامًا مخاطر أكبر للإصابة بتسمم الحمل، والتهاب بطانة الرحم النفاسي، والعدوى الشاملة مقارنةً بالنساء اللائي تتراوح أعمارهن بين 20 و 24 عامًا.⁷ علاوةً على ذلك، تكون المراهقات اللائي تتراوح أعمارهن بين 15 و 19 سنة أكثر عرضةً للوفاة أثناء الحمل أو الولادة بمقدار الضعف مقارنةً بمن هم فوق 20 سنة؛ بينما تكون الفتيات تحت سن 15 سنة أكثر عرضةً للوفاة بخمس مرات.

الالتزامات والفرص العالمية والإقليمية

اعتمد العديد من الأطر العالمية والدولية للقضاء على ظاهرة زواج الأطفال والممارسات الضارة. يشمل ذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وبرنامج العمل الذي أسفر عنه مؤتمر الأمم المتحدة الدولي لعام 1994 بشأن السكان والتنمية (ICPD). يدعو الهدف 5.3 من أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة للقضاء على جميع الممارسات الضارة، مثل زواج الأطفال، والزواج المبكر والقسري، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث. وقد انضمت كلٌّ من ملاوي وزامبيا إلى هذه الأطر.

قاد الاتحاد الإفريقي الجهود القارية للقضاء على ظاهرة زواج الأطفال وتشويه/ بتر الأعضاء التناسلية للإناث، ووضع أطراً معيارية مختلفة للقضاء على زواج الأطفال وتشويه/ بتر الأعضاء التناسلية للإناث في إفريقيا. كما وضعت الهيئات على المستويات الإقليمية ودون الإقليمية

¹ هيئة الأمم المتحدة للمرأة 2019، القضاء على ظاهرة زواج الأطفال في ملاوي وزامبيا وتقديم منح دراسية للنجاحات من زواج الأطفال - مشروع تجريبي. مدة المشروع: سنة واحدة (من أبريل 2019).

² المرجع نفسه.

³ الاتحاد الإفريقي (2019) الخطة الاستراتيجية الخمسية للقضاء على ظاهرة زواج الأطفال (2019-2023). الخطة الاستراتيجية الخمسية للاتحاد الإفريقي (2019-2023) للقضاء على ظاهرة زواج الأطفال في إفريقيا، والتي تهدف إلى إقامة مجموعة من الأنشطة الشاملة والمُنسّقة والتي يعزز بعضها بعضاً لحفز وتسريع الإجراءات التي تتخذها الدول الأعضاء والشركاء والمجتمعات للقضاء على ظاهرة زواج الأطفال. وتُسمى الخطة، من بين أمور أخرى، إلى تعزيز الوعي على مستوى القارة بدوافع وآثار زواج الأطفال، وتعبئة أصحاب المصلحة الرئيسيين والشركاء والمجتمعات، وتحفيز الإجراءات في مجال السياسات والبرامج والمناصرة في معالجة الأعراف الاجتماعية السلبية وعدم المساواة بين الجنسين ولتعزيز وحماية حقوق الطفل والوقاية من زواج الأطفال.

⁴ المرجع نفسه.

⁵ المصدر: <http://blogs.worldbank.org/education/rippling-economic-impacts-child-marriage> (تم الاطلاع عليه على الإنترنت في 2 سبتمبر 2020).

⁶ هيومن رايتس ووتش (2014) لم أشعر بالسعادة قط: زواج الأطفال في ملاوي. <https://www.hrw.org/report/2014/03/06/ive-never-experienced-happiness/child-marriage-malawi>

⁷ <https://www.who.int/news-room/fact-sheets/detail/adolescent-pregnancy> (تم الاطلاع عليه على الإنترنت في 2 سبتمبر 2020)

أطراً معيارية تكملية. تتضمن الأمثلة: الميثاق الإفريقي لحقوق ورفاه الطفل (مادة 21)؛ بروتوكول الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن حقوق المرأة في إفريقيا (المادة 6)؛ ميثاق الشباب الإفريقي (المادة 8)؛ بروتوكول الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي بشأن المساواة بين الجنسين والتنمية (المادة 8)؛ الإطار الاستراتيجي للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا لتعزيز النظم الوطنية لحماية الأطفال المتزوجين بالفعل (2016)؛ والإطار الاستراتيجي للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا لتعزيز النظم الوطنية لحماية الطفل. رغم الالتزامات السياسية التقدمية والأطر المؤسسية، لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به لتحقيق الأهداف.

في محاولة لتحسين حياة ملايين الفتيات وتعزيز تنفيذ هذه الأطر، أطلق الاتحاد الإفريقي حملته القارية الأولى للقضاء على ظاهرة زواج الأطفال في إفريقيا في 29 مايو 2014 في المؤتمر الرابع لوزراء التنمية الاجتماعية للاتحاد الإفريقي. مُدّدت فترة الحملة حتى عام 2023⁸ من خلال إطلاق الحملات الوطنية، يسعى الاتحاد الإفريقي إلى تعزيز الالتزامات السياسية الحالية التي تعزز المساواة والحماية للنساء والفتيات عبر إقامة شراكات استراتيجية على المستوى الإقليمي تضم منظمات المجتمع المدني، ووكالات الأمم المتحدة،⁹ والمنظمات غير الحكومية الدولية، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، وشركاء التنمية. تضمن التزام الاتحاد الإفريقي مكوّنًا أقوى للرصد والتقييم لقياس تأثير جهود الدعوة الإقليمية، وضمان المشاركة المعززة للناجين من زواج الأطفال في وضع السياسات وعمليات التخطيط، وكذلك التوثيق المنهجي وتعزيز الممارسات الواعدة وقصص النجاح في القضاء على ظاهرة زواج الأطفال في إفريقيا.

خلال فترة تنفيذها التي استمرت 5 سنوات، حققت حملة الاتحاد الإفريقي للقضاء على ظاهرة زواج الأطفال في إفريقيا مكاسب ملحوظة في تعزيز القضاء على هذه الظاهرة في القارة، من تعزيز الإطار المعياري إلى توظيف الالتزام السياسي للعديد من الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي. تتمتع الحملة بحسن النية والحماس من جانب الشركاء والمناحين الوطنيين والإقليميين والعالميين، وقد اكتسبت تصميمًا متجددًا على تحقيق النتائج على أرض الواقع حيث يتطلب الأمر تكثيف الجهود لتحفيز التغييرات الإيجابية في حياة الفتيات الصغيرات.

في عام 2015، تبنت رؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي رسميًا الموقف الإفريقي الموحد بشأن حملة الاتحاد الإفريقي للقضاء على ظاهرة زواج الأطفال في إفريقيا (الموقف المشترك للاتحاد الإفريقي). يُحثّ الموقف المشترك للاتحاد الإفريقي جميع الدول الأعضاء، من بين أمور أخرى، على (1) وضع استراتيجيات وخطط عمل وطنية تهدف إلى القضاء على ظاهرة زواج الأطفال؛ (2) سن وتنفيذ القوانين التي تحدد السن القانوني الأدنى للزواج بـ 18 سنة أو أكثر، بدون استثناءات، وتطبيقها بموجب جميع النظم القانونية؛ و (3) تنفيذ جميع السياسات والصكوك القانونية على مستوى القارة فيما يتعلق بحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، وصحة الأم والطفل، والممارسات التقليدية الضارة، بهدف تمكين الفتيات والنساء وضمان مشاركتهن في التنمية.

السياق التشريعي والسياسي الوطني: ملاوي وزامبيا

لدى ملاوي وزامبيا¹⁰ أعلى معدلات لزواج الأطفال. ومع ذلك، كانت حكومتا ملاوي وزامبيا رائدتين على مستوى القارة والعالم في الجهود المبذولة للقضاء على زواج الأطفال، حيث حققتا تقدماً واضحاً على الصعيدين الوطني والمجتمعي. كما استضاف رئيس جمهورية زامبيا، فخامة الرئيس إدغار لونغو، بصفته البطل الرئاسي للاتحاد الإفريقي بشأن القضاء على ظاهرة زواج الأطفال، في نوفمبر 2015، القمة الإفريقية الأولى للفتيات في لوساكا، زامبيا. أطلق كلا البلدين حملات واستراتيجيات وطنية للقضاء على ظاهرة زواج الأطفال، وقادا عمليات الإصلاح القانوني، وشاركا في عقد منصات حوار في مؤتمرات قمة الاتحاد الإفريقي وفي دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة من خلال رؤساء دولهما، ما يشير إلى أن الإرادة السياسية على أعلى المستويات أمرٌ حاسم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتحديدًا الهدف 5، وحفز التدخلات متعددة القطاعات.¹¹

⁸ الاتحاد الإفريقي (2019) الخطة الاستراتيجية الخمسية للقضاء على ظاهرة زواج الأطفال (2019-2023).

⁹ البرنامج العالمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف لتسريع العمل للقضاء على ظاهرة زواج الأطفال 2016-2019، والبرنامج المشترك بين صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف بشأن تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، والبرنامج الإقليمي لتسليط الضوء على القضاء على ظاهرة زواج الأطفال وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث.

¹⁰ في زامبيا، يتزوج 31% من النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 20 و 24 سنة في سن 18 سنة. في ملاوي، تتزوج فتاة واحدة من بين كل فتاتين في سن 18 سنة. منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) (يونيو 2016) *حالة أطفال العالم: فرصة عادلة لكل طفل*، اليونيسف

¹¹ https://www.unicef.org/publications/files/UNICEF_SOWC_2016.pdf تم الاطلاع عليها على الإنترنت في سبتمبر 2020

¹¹ هيئة الأمم المتحدة للمرأة (2019)، القضاء على ظاهرة زواج الأطفال في ملاوي وزامبيا وتقديم منح دراسية للناجيات من زواج الأطفال - مشروع تجريبي مُمول من مرفق الهند والبرازيل وجنوب إفريقيا (صندوق IBSA).

ملاوي:

يحدد قانون الزواج والطلاق والعلاقات الأسرية (2015) الحد الأدنى لسن الزواج بـ 18 للفتيان والفتيات دون الحاجة لموافقة الوالدين. يعترف هذا القانون بجميع أنواع الزواج، بما في ذلك الزواج المدني، والديني، والعرفي، والزواج بحكم السمعة أو المعاشرة الدائمة. في عام 2017، عدّل برلمان ملاوي الدستور بإلغاء الحكم الذي يسمح للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 18 عامًا بالزواج بموافقة الوالدين. شكّل هذا التعديل معلماً هاماً لأنه جعل قانون الزواج والطلاق والعلاقات الأسرية يتماشى مع الدستور. يُعزّيّ تحفيز هذا التعديل الدستوري إلى مشاركة الشباب ومناصرتهم، وقد حظى بدعم رفيع المستوى من الرئيس والسيدة الأولى للبلاد. كما ألغى الزعماء المحليون زواج الأطفال على مستوى المقاطعات. رغم أن القانون التشريعي له القدرة على إبطال أي قانون آخر ضار وإعلان عدم قانونيته، يسمح التنفيذ والإنفاذ والرصد الضعيف للأحكام القانونية القائمة على المستويات الشعبية باستمرار الممارسات العرفية أو الدينية أو الاجتماعية الضارة دون عواقب قانونية. بالإضافة إلى ذلك، لا تتماشى اللوائح المجتمعية والمحكمة غير الرسمية مع القانون التشريعي، ولكنها تُستخدم على نطاق واسع في المناطق الريفية.

تمتلك ملاوي استراتيجية وطنية للقضاء على ظاهرة زواج الأطفال (2018-2023) بقيادة وزارة النوع الاجتماعي والأطفال والإعاقة والرعاية الاجتماعية (MoGCDSW). تهدف الاستراتيجية إلى الحد من انتشار زواج الأطفال في ملاوي بنسبة 20% بحلول عام 2023. يُستخدم نهج متعدد القطاعات يسعى إلى تمكين الفتيات من خلال زيادة الفرص الاقتصادية، وإعادة الالتحاق بالمدارس لتقليل معدل التسرب وإبقائهن في المدارس حتى مستوى المدرسة الثانوية. كما تهدف الاستراتيجية إلى بناء قدرات وكالات إنفاذ القانون، وزيادة عدد خدمات حماية الطفل مثل مجموعات دعم الضحايا، وفرق العاملين في مجال حماية الطفل على الخطوط الأمامية، وزوايا الأطفال، إلخ، وتشجيع الحوارات المجتمعية. تركز الاستراتيجية على توفير المعلومات والخدمات المتعلقة بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية (SRHR) المناسبة للعمر للفتيات الصغيرات، والرعاية الصحية والدعم النفسي الاجتماعي المناسبين للناجيات من زواج الأطفال.

زامبيا:

يُستخدم نظام قانوني مزدوج يعترف بكلّ من القانون العرفي والقانون التشريعي. رغم أن قانون الزواج (1964) ينص على أن السن القانوني للزواج هو 21 عامًا وأن موافقة الوالدين يُؤخذ بها لمن هم في سن 16 عامًا فما فوق، فإن هذه الأحكام لا تطبق في القانون العرفي (الذي يشجع استخدامه في المناطق الريفية) حيث يمكن للأطفال الزواج ابتداءً من سن البلوغ. وفقًا للمادة 266 من الدستور، يُعرّف الطفل على أنه الشخص الذي بلغ سن 18 عامًا أو أقل، في حين أن الشخص البالغ هو الشخص الذي بلغ أو تجاوز سن 19 عامًا. لا يوجد بيان صريح بشأن الحد الأدنى للسن القانونية للزواج، وفي معظم الحالات تأخذ المحاكم بالقانون العرفي ما لم يكن ينتهك الدستور أو القانون التشريعي. تم إعداد مشروع قانون للزواج (2015) يغطي أشكال الزواج المختلفة بما في ذلك الزواج المدني، والديني، والعرفي ولكنه لم يُقرّ بعد.

لدى زامبيا استراتيجية وطنية للقضاء على ظاهرة زواج الأطفال (2016-2021) تهدف إلى الحد من زواج الأطفال بنسبة 40% بحلول عام 2021 باستخدام نهج متعدد القطاعات. تتولى قيادة تنفيذ هذه الاستراتيجية وحدة التنسيق الوطنية في وزارة النوع الاجتماعي من خلال أمانة تضم 11 وزارة حيث ترصد التقدم على أساس منتظم. لدى البلد أيضًا استراتيجية وطنية للدعوة والاتصال بشأن القضاء على ظاهرة زواج الأطفال في زامبيا (2018-2021)، وقد وُضعت لتعزيز تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للقضاء على ظاهرة زواج الأطفال. الهدف الرئيسي هو "تسهيل التغيير الإيجابي في المواقف والسلوكيات والمعتقدات والممارسات السائدة التي تُسهم في ممارسة زواج الأطفال؛" ستُنقذ أنشطة الدعوة من خلال ستة مناهج استراتيجية: (1) تعزيز قدرات الشباب، والآباء، وأفراد المجتمع؛ (2) المشاركة الإعلامية؛ (3) التعبئة الاجتماعية، بما في ذلك النماذج التي يُقتدى بها؛ (4) الانخراط المجتمعي مع القيادات والمجالس التقليدية والدينية، ومشاركة الشباب؛ (5) المناصرة، بما في ذلك الأنشطة على مستوى البلد والمحافظات والمناطق والمجتمعات التي تستهدف القادة والمنظمات وصناع القرار؛ (6) إنشاء آليات تنسيقية لتنفيذ، ورصد، وتقييم أنشطة الدعوة والاتصال.

التدخلات

تعهدت حكومتا ملاوي وزامبيا بالقضاء على ظاهرة زواج الأطفال. مع التركيز على التعليم، نُفذت تدخلات لضمان إصلاح القانون ومعالجة الأعراف الاجتماعية السلبية من أجل القضاء على ظاهرة زواج الأطفال وتعزيز حقوق الإنسان للناجين من زواج الأطفال. سيكون للقضاء على ظاهرة زواج الأطفال تأثير إيجابي كبير على تعليم الفتيات وأطفالهن. كما سيزيد ذلك من الدخل المتوقع ومن رفاه المرأة في الأسر المعيشية. الأدلة من زامبيا واضحة:

للعائلات التي لم تشهد زواج أطفال، شملت العوامل التي تمنع زواج الأطفال وتؤخره: مستوى تعليم الوالدين، والوصول إلى التعليم الجيد وتوفره، والقيادة المجتمعية القوية، والمشاركة في الأنشطة المُدرة للدخل، ووجود نماذج يُتحدى بها، ومعرفة/ فهم القضايا المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية، والفرص الآمنة والمحترمة للتنمية الشخصية والترفيه والنظام في الأسرة. الانسجام الأسري، والحوار داخل الأسرة حول القضايا الحساسة.¹²

بالنظر إلى هذه الخلفية، والأدلة، والدعم المقدم من مرفق الهند والبرازيل وجنوب إفريقيا للتخفيف من حدة الفقر والجوع (صندوق IBSA)،¹³ تعاونت هيئة الأمم المتحدة للمرأة¹⁴ بالشراكة مع الاتحاد الإفريقي، ووكالات الأمم المتحدة، والوزارات الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني؛ مع الزعماء التقليديين/ الدينيين، والمؤسسات الإعلامية، والناجين من زواج الأطفال من أجل تحقيق النتيجة الإجمالية المتمثلة في انخفاض زواج الأطفال في ملاوي وزامبيا. من خلال اعتماد نهج متعدد الجوانب، تعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة على إحداث تغيير مُحفز في حياة الفتيات من خلال المساعدة الفنية لأصحاب المصلحة الرئيسيين، وجهود الدعوة والتعبئة الاجتماعية لمعالجة الأعراف الاجتماعية السلبية وكذلك ضمان تحسين الوصول إلى فرصة ثانية للتعليم. يسترشد هذا النهج بثلاث استراتيجيات واسعة النطاق للتغيير مصممة لتنفيذ النموذج التجريبي والوصول إلى المجتمعات والناجين من زواج الأطفال:

| النتائج | | |
|--|---|---|
| <ul style="list-style-type: none"> تحسين البيئة التمكينية من التشريعات والسياسات التي تعزز وصول الناجين من زواج الأطفال والمعرضين لخطره إلى التعليم؛ اعتماد الأعراف والمواقف والسلوكيات الاجتماعية المواتية تجاه الاستثمار في تعليم الناجيات من زواج الأطفال وحقوق الأطفال لمنع العنف ضد النساء والفتيات؛ توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات الأساسية الجيدة للناجيات من زواج الأطفال؛ تعزيز التعلم بين الدول النامية من خلال | | |
| الأهداف | | |
| تعزيز القدرات | المساعدة الفنية | التعبئة الاجتماعية |
| <ul style="list-style-type: none"> المؤسسات التي تقوم بتنفيذ التشريعات الخاصة بالقضاء على ظاهرة زواج الأطفال وسياسات العودة إلى المدارس؛ المؤسسات المدنية والرسمية التي تدعو إلى منع الزواج المبكر؛ الناجيات من زواج الأطفال لتعزيز فهمهن وقدرتهن على ممارسة حقوقهن في الخدمات الأساسية الجيدة وتوضيح حقوق الفتيات؛ | <ul style="list-style-type: none"> وضع أدوات/ مبادئ توجيهية لتحسين الجودة، وتوسيع نطاق الوصول، واستخدام مسارات الإحالة للخدمات الأساسية للناجين من زواج الأطفال؛ تطوير أدوات للفحص لتسهيل عملية الاختيار بين المتقدمين للمنح الدراسية للأطفال الناجين من زواج الأطفال؛ تطوير وإدماج البرامج التي تعالج زواج الأطفال المبكر والعنف القائم على النوع | <ul style="list-style-type: none"> رفع مستوى الوعي والتعلم بشأن معالجة زواج الأطفال والعنف القائم على النوع الاجتماعي على مستوى المجتمع المحلي؛ بناء الشعور بالتملك لدى مناطق المشروع لقيادة وتنسيق التدخلات وتسهيل التعرف على الناجيات من زواج الأطفال؛ معالجة الأعراف الاجتماعية السلبية للقضاء على ظاهرة زواج الأطفال ولتعزيز المساواة بين الجنسين من خلال إشراك القادة التقليديين وقادة المجتمع؛ |

¹² المرجع نفسه.

¹³ المصدر: هيئة الأمم المتحدة للمرأة. مشروع صندوق IBSA بعنوان القضاء على ظاهرة زواج الأطفال في ملاوي وزامبيا وتقديم منح دراسية للناجين من زواج الأطفال "يُمول من قِبَل مرفق الهند والبرازيل وجنوب إفريقيا للتخفيف من حدة الفقر والجوع من خلال برنامج التعاون بين البلدان النامية التابع للأمم المتحدة (UNSSC). من بين النتائج المتوقعة للمشروع: قيام حكومي ملاوي وزامبيا بإنفاذ التشريعات الوطنية لاستئصال زواج الأطفال على المستويين الوطني والمحلي وإعادة تنظيم نتائج المشروع في شكل عمليات للاتصال، وعقد اللقاءات، والتوثيق لتبادل أفضل الممارسات من خلال الاتحاد الإفريقي لجعل ذلك نهجاً إقليمياً".

¹⁴ هيئة الأمم المتحدة للمرأة هي منظمة الأمم المتحدة المُكرسة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. إنها مناصر عالمي للنساء والفتيات، وقد تأسست لتسريع التقدم في تلبية احتياجاتهن في مختلف أنحاء العالم.

| | | |
|--|---|--|
| <ul style="list-style-type: none"> • مقدمو الخدمات لتقديم خدمات أساسية منسقة عالية الجودة للناجين من زواج الأطفال؛ • استخدام أنشطة التوجيه لدعم العلاقات المحترمة، والقضاء على ظاهرة زواج الأطفال، وتحقيق المساواة بين الجنسين على مستوى الفرد والمجتمع. | <p>الاجتماعي (GBV) في التعليم الرسمي وغير الرسمي.</p> | <ul style="list-style-type: none"> • تعزيز آليات المساواة في معالجة زواج الأطفال. |
|--|---|--|

ما الذي تعلمناه؟

تؤدي التغييرات التحويلية لحياة الوالدين وأولياء الأمور والفتيات نحو الاكتفاء الذاتي من خلال التمكين إلى معالجة دوافع زواج الأطفال وتحسين صحة ورفاه الفتيات والناجين من زواج الأطفال.

تعمل منحة صندوق IBSA على تغيير خطاب ضعف الفتيات: القاعدة الاجتماعية السائدة هي أن الفتيات يمثلن عبئاً على الأسرة، ويفتقرن إلى القوة وهن من المعيلات. من خلال المشروع التجريبي الممول من قبل صندوق IBSA، يتحدى تقديم المنح الدراسية التي تستهدف الفتيات الناجيات من زواج الأطفال خطاب الضعف هذا - ما يدحض عذر استبعاد الفتيات من المدرسة بسبب الزواج أو الحمل. كانت النتائج إيجابية، ما ولد اهتماماً وإثارة لدى كلٍّ من الفتيات والنساء إزاء الفرص التي يجري توسيع نطاقها للتعلم وبناء المهارات والمعرفة بشأن الإمكانيات الجديدة المتوفرة. يُحقق المشروع التجريبي سريعاً هدفه المتمثل في توفير 1223 منحة دراسية و 555 درجة للناجيات من زواج الأطفال لتسهيل حركة الناجين الأبعد عن المدارس في زامبيا، و 720 منحة دراسية و 520 درجة للناجيات في ملاوي. هناك 700 فتاة يذهبن إلى المدرسة و 20 شابة يشاركن في تنمية المهارات المهنية في ملاوي. تشمل المنح الدراسية الرسوم المدرسية وتوفير اللوازم المدرسية والزي المدرسي. تمتد المنح الدراسية في زامبيا لتشمل الأحذية المدرسية والكتب ورسوم الإقامة. تجري عمليات الاختيار بشفافية من خلال الانخراط مع لجان المنح الدراسية في المنطقة، والقادة التقليديين، وأصحاب المصلحة في المجتمع، واستخدام أدوات الفحص. تم تطوير هذه الأدوات بشكل تعاوني مع أصحاب المصلحة في المجتمع.

الإقبال على المنح الدراسية ناجح للغاية. هناك ارتفاع في الطلب على العودة إلى المدرسة من جانب الفتيات والشابات اللاتي تسرن من المدرسة بسبب زواج الأطفال والحمل. هناك طلبات لتوسيع البرنامج ليشمل المزيد من المدارس والمناطق. تسعى النساء اللاتي فاتتهن فرصة الدراسة في السابق إلى الاندماج. بدأ الوالدان وأولياء الأمور والفتيات يستوعبون كيف يمكن للفتيات أن يتفوقن تعليمياً ويصبحن مناصرات عندما يتلقين الدعم. من الواضح أن هناك إدراكاً للقيمة العالية للتعليم ورغبةً فيه في السياقات التي أعاقت فيها التحديات الاجتماعية والاقتصادية الوصول إلى التعليم. من الممارسات الجيدة إدراج 6 مستفيدين من منحة صندوق IBSA وإلحاقهم بعملية تشاورية إقليمية للاتحاد الإفريقي لتطوير المرحلة 2 من الخطة الاستراتيجية القارية للاتحاد الإفريقي لتسريع العمل للقضاء على ظاهرة زواج الأطفال (2019-2023) والتي عُقدت في جوهانسبرج، جنوب إفريقيا في ديسمبر 2019 كشركاء، ونماذج يقتدى بها، ومناصرين أقوياء. لم تقتصر المشاركة والمشاورات الإقليمية على تعزيز الخطة الاستراتيجية برؤى عملية فحسب، بل عززت أيضاً التعلم فيما بين البلدان النامية من الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي. الأدلة المستقاة من إحدى الناجيات من زواج الأطفال في ملاوي واضحة في تسليط الضوء على إمكانية زيادة استقلالية الفتيات:

قبيل لي إن خيارى الوحيد للبقاء على قيد الحياة هو الزواج بسرعة كما فعلت شقيقتي الأكبر سناً. لقد رأيت مزايا المدرسة والفرق الذي يمكن أن تحدثه المدرسة في حياة المرء. أفهم أشياء كثيرة ويمكنني التواصل بشكل أفضل مقارنةً بالفتاة التي لم تذهب إلى المدرسة. حالياً، أقوم بادخار المال لبدء عمل تجاري لبيع الملابس. لقد بحثت وكتبت خطة عمل للتأكد من أن عملي سيكون ناجحاً. (ريديت جمعة، ناجية من زواج الأطفال المبكر من مقاطعة ساليما في وسط ملاوي)

ومع ذلك، كانت هناك عواقب غير متوقعة مع زيادة إعادة التحاق/ استبقاء الفتيات في المدارس، مثل المرافق المزدحمة وغير الملائمة لمواجهة الزيادة في عدد الطلاب في وجود المنح الدراسية. سيظل الطلب على دعم المنح الدراسية مرتفعاً في السياقات التي يكون فيها الأطفال الإناث مصدرًا لاكتساب الأصول في المجتمعات المهملّة اقتصادياً؛ والمدارس قليلة وتقع على مسافات بعيدة أو تقدم خدمات

غير كافية لضمان حضور الفتيات وسلامتهن. للمُضي قدماً، يتطلب ذلك زيادة وعي المجتمع بالبرامج الأخرى المتوفرة حالياً لتمكين الفتيات والاستفادة من هذه الجهود لتوسيع نطاق وصول الفتيات.

تُعزّز المشاركة المجتمعية التمكّن المحلي للتدخلات بشأن زواج الأطفال: نجح المشروع الرائد "القضاء على ظاهرة زواج الأطفال في

- ملاوي وزامبيا وتقديم منح دراسية للناجيات من زواج الأطفال" في وضع الأساس ل:
- تحديد المناطق الرئيسية¹⁵ ذات الانتشار الأعلى لزواج الأطفال.
 - توفير فهم لخصوصية السياقات للتدخلات من خلال المحادثات المجتمعية.
 - تسليط الضوء على مدى أهمية إشراك حراس البوابات الأقوياء، مثل القادة الثقافيين والدينيين، من أجل تمكين التغيير.
 - فهم الأهمية الحاسمة لتقوية المنصات متعددة القطاعات على المستوى المحلي (الموضحة أدناه) لتيسير المحادثات المجتمعية التشاركية، والدخول إلى المجتمع، وتخطيط التدخل ودعمه.

أوجد الأساس الأولي للتفاعلات اتفاقاً ووعياً جمعيين بمدى انتشار الطرق المختلفة لممارسة زواج الأطفال والاختلافات بينها. كما كفل تقبل المجتمع المحلي وإدراكه للتباينات السياقية في دوافع ممارسات زواج الأطفال التي تتطلب تدخلات متجاوبة ومتنوعة للقضاء على ظاهرة زواج الأطفال. على سبيل المثال، تتلقى الشابات الناجيات من الزواج تدريباً توجيهياً يرفع من أصواتهن، ما أدى إلى جلسات توجيهية من منزل إلى منزل للفتيات الملتحقات بالمدارس الابتدائية والثانوية. وفُرت أنشطة التوجيه أيضاً منتديات للفتيات للتواصل فيما بينهن ولكي يُصبحن صديقات وأخوات ومدافعات/ حارسات وداعمات لبعضهن البعض من أجل إكمال تعليمهن.

ينبغي الآن توسيع نطاق سيناريو زواج الأطفال باعتباره يدور في المقام الأول حول الفتيات المراهقات العازبات ليشمل استيعاب أوضاع الفتيات اللائي تجاوزن 18 عاماً ويرغبن في البقاء في زيجتهن ولكنهن بحاجة لدعم سبل عيشهن، أو أصبحن مراهقات أرامل، أو من ذوي الإعاقات، أو عازبات، و/ أو أمهات. علاوةً على ذلك، هناك فتيات يخترن الزواج ضد رغبات والديهن/ أولياء أمورهن، خاصةً بالنظر إلى قلة الفرص. كما أن هناك حاجة للنظر في كيفية إشراك الأولاد لتعزيز الأعراف والمواقف والسلوكيات الاجتماعية المواتية تجاه الفتيات.

سلطت المحادثات المجتمعية الضوء على هذه التجارب المتنوعة لأوجه الضعف التي تفاقمت بسبب الصدمات البيئية والمستقبل الغامض والمخاطر على سبل العيش التي تواجهها المجتمعات الريفية. تؤدي هذه الظروف إلى تفاقم عدم المساواة وتهديد حقوق الأطفال الإناث ورفاههن.

يُسهم توسيع نطاق المصادر المجتمعية لكسب العيش في جدوى واستدامة مشروع المنح الدراسية: يتمثل أحد التحديات الجديدة في التوترات المحتملة التي تنشأ لأولئك الذين لا يتلقون منحة دراسية ولكنهم محتاجون، في المجتمعات الريفية المُستهدفة. يتعين على أصحاب المصلحة في المشروع البدء في استكشاف طرق لتوسيع نطاق هذا التدخل الأولي للمنح الدراسية من خلال دعم بناء الأصول للأسر المعيشية والمدارس الضعيفة والمتضررة. أصبحت المدارس في إطار المشروع بمثابة الاختبار التجريبي لبناء وممارسة المهارات والخبرات. في ملاوي وزامبيا، كان التركيز على إرساء أسس تنمية مهارات ريادة الأعمال وإدارة الأعمال وبناء القدرات التي تستهدف المُستفيدين من المشروع ولكنها تستبعد حالياً الحزم المالية.

ولتحقيق هذه الغاية، بدأ المشروع التجريبي في زامبيا في دعم مجموعة متنوعة من المبادرات الإبداعية¹⁶ التي تربط المدارس والأسر ببرامج الزراعة وريادة الأعمال لخلق فرص لكسب العيش وتقديم الدعم لتعليم الفتيات. وفق المجال الذي تختار الأسر الاستثمار فيه، سيدعم مشروع صندوق IBSA التدريب على ريادة الأعمال، وتوفير المعدات من خلال برنامج ADVANCE التابع لوزارة النوع الاجتماعي وشركة التقنية الدينامية (Dytech). دخلت وزارة النوع الاجتماعي وشركة Dytech في شراكة مع مشروع صندوق IBSA لضمان استدامة المشروع. نشأت فكرة أن المدارس يمكن أن تعمل كمراكز تعليمية لكل من الموجودين في المدرسة (الطلاب) وخارجها (الوالدين/ أولياء الأمور). ومع ذلك، يتطلب نهج التعلم هذا إدراج جميع المدارس في المنطقة لتحقيق أقصى قدر من الوصول. علاوةً على ذلك، رغم تبني المدارس المختارة للمشروع الحالي مجال ريادة الأعمال، فإن نجاحها سيعتمد على الدعم الحكومي من خلال خدمات الإرشاد، ودعم التدريب على المهارات، والربط بالأسواق، ما يستدعي استمرار شراكات هيئة الأمم المتحدة للمرأة في المراحل الأولية. من الأهمية بمكان أن تكون هذه المشاريع منخفضة التكلفة وقائمة على الاكتفاء الذاتي. في بعض الحالات، ستتطلب هذه المشاريع أن تتوفر للمدارس إمكانية الوصول إلى الأراضي الكافية وضمان حيازتها لإقامة أنشطة ريادة الأعمال.

¹⁵ مقاطعتا ساليمبا ووديدزا في ملاوي. مقاطعتا مبولونغو وشاما في زامبيا.

¹⁶ تقدم شركة Dytech Limited، وهي شركة تجارية زراعية، الدعم للفئات الضعيفة من خلال التمكين الاقتصادي. وستركز الشركة على بناء قدرات المجتمعات الريفية والمدارس للحصول على دخل مستدام والوصول إلى الأسواق الخارجية بسلعهم.

تُعدّ استدامة مشروع صندوق IBSA مصدر قلق كبير لكل من أولياء الأمور والفتيات. إذا انتهى الدعم مبكراً جداً، فقد يبعث ذلك برسالة سلبية إلى الفتيات الأخريات لأنهن ببساطة سيُعدن إلى حياتهن السابقة ويثبتن أنه لا يوجد مخرج للفتيات الأخريات اللاتي تزوجن للعودة إلى المدرسة وإكمال تعليمهن بالفعل (مقاطعة شاما، زامبيا - وزارة تنمية المجتمع والخدمات الاجتماعية)

خلال فترة المشروع، بُذلت جهود للدعوة لدى الحكومة والشركاء الآخرين لاعتماد برامج ونُهُج مماثلة لدعم فرص التعليم الثانية من أجل تعزيز الاستدامة. وتشمل الجهود الأخرى لتوفير الموارد العمل مع مشاريع مُكمّلة أخرى مثل مبادرة تسليط الضوء (SI) والتمكين الاقتصادي للمرأة (WEP)، والجهود المبذولة لدعم المرأة من خلال مبادرات الادخار والقروض القروية في ملاوي. في زامبيا، سيشكل تطوير استراتيجيات المناطق بشأن القضاء على ظاهرة زواج الأطفال مورداً للإرشاد بشأن الاستراتيجيات الأخرى التي يمكن استخدامها.

الأهمية الحاسمة للشراكات والمنصات متعددة القطاعات: أوّل المشروع التجريبي أهمية كبيرة للاستفادة من الهياكل القائمة على مستوى المناطق وتعزيز هذه الهياكل المحلية كآلية لضمان تفعيل مجموعة واسعة من الاستجابات الحاسمة والمترابطة اللازمة لمعالجة زواج الأطفال. ستشمل هذه الاستجابات جمع البيانات/ المعلومات المطلوبة، وتنسيق الاستجابات، ودعم الإجراءات اللازمة لمعالجة النوع الاجتماعي، وإدارة تنمية المجتمع، وإدارة الرعاية الاجتماعية، والصحة، والتعليم، ووزارة شؤون زعماء العشائر وتقاليد المجتمع، والزراعة، والسلطة القضائية، ولجنة حقوق الإنسان، ولجنة الإنصاف والمساواة بين الجنسين، ووحدة دعم ضحايا التابعة للشرطة، والمنظمات الدينية والشباب (الفتيان والفتيات). تتمثل أدوارهن الناشئة في إطار هذا المشروع التجريبي في الإقرار بأهمية خدمات الصحة والحماية، والوصول إلى المهارات والتعلم، ووصول الفتيات وأسرهن الضعيفة إلى موارد وقدرات ريادة الأعمال، والرسائل المُنسقة والمنسقة والمشاركة للقضاء على ظاهرة زواج الأطفال عبر جميع القطاعات. كان هناك نقص في مجال القدرات، والمساءلة، والإنفاذ فيما يتعلق بمعالجة زواج الأطفال. وقر المشروع التجريبي فرصة للبدء في معالجة هذه الثغرات في المستقبل. يمثل النهج متعدد القطاعات اعترافاً بقوة الشراكات التي تُعدّ حاسمة لاستهداف وحل المشكلات، وخلق التآزر، والاستفادة من الرؤى المختلفة، ومجموعات المهارات المتنوعة. كما أدى تطوير مسارات الإحالة من خلال عملية تشاورية إلى بناء تكامل المسارات وتمكّنها من قِبَل المجتمع لتعزيز تنسيق الخدمات ووصول الناجين من زواج الأطفال إليها. يُعدّ تخطيط العمل الحالي من قِبَل لجان المناطق والمجتمعات المحلية خطوة في الاتجاه الصحيح نحو إضفاء الطابع المؤسسي على قدراتها على الاستجابة ومعالجة زواج الأطفال. قدّمت لجنة المنطقة والمجتمع بمقاطعة شاما - ماشينجا في زامبيا مثلاً على الممارسات الجيدة من خلال قيادتها وإبداعها في ابتكار أفكار لمشروع تجاري صغير مُستوحى من أهداف صندوق IBSA ومن المُزمع تقديمه للتمويل.¹⁷

سلطة القيادات التقليدية والدينية كعوامل للتغيير: أصحاب المصلحة في المجتمع هم أول المستجيبين لقضية زواج الأطفال. للزعماء التقليديين دورٌ فعال في التصدي لظاهرة زواج الأطفال. تُسلّط حملة الاتحاد الإفريقي للقضاء على ظاهرة زواج الأطفال الضوء على أهمية العمل مع الزعماء التقليديين والدينيين نظراً لأن التقاليد والدين هما أيضاً أقوى عوامل تمكين زواج الأطفال.¹⁸ تماشياً مع حملة الاتحاد الإفريقي، دعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الانخراط مع المؤسسات التقليدية والثقافية لتعزيز فهم تلك المؤسسات وقدراتها على معالجة قضايا النوع الاجتماعي، وتوضيح التحديات القانونية التي تواجه الفتيات والنساء الضعيفات، وتضخيم الجهود والاستراتيجيات التي ينفذها القادة التقليديون للقضاء على ظاهرة زواج الأطفال.¹⁹ على سبيل المثال، في كلٍّ من ملاوي وزامبيا، "لتكتميل جهود الحكومة، طور القادة التقليديون في بعض المقاطعات معايير اجتماعية غير رسمية تسمى "اللوائح المجتمعية"، والتي، من بين

¹⁷ يقترح المشروع التمكين الاقتصادي ويركز عليه، بدايةً لـ (1000) أسرة معيشية و (5) مدارس للناجيين من زواج الأطفال من خلال منح عينية صغيرة من الماشية. بهدف المساهمة في جهود برنامج صندوق IBSA.

¹⁸ تتبنى الاستراتيجية الإفريقية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة والمبادرة الإقليمية لدعم مجلس القادة التقليديين لإفريقيا (COTLA/ CONATA) نهجاً من القاعدة إلى القمة في معالجة الأعراف الاجتماعية السلبية والقضاء على ظاهرة زواج الأطفال من خلال إشراك القادة التقليديين. ولهذه الغاية، أقامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضاً شراكات استراتيجية مع مفوضية الاتحاد الإفريقي، والجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي (SADC)، والجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS)، وجماعة شرق إفريقيا (EAC)، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (IGAD)، والبرلمان الإفريقي، وغيرها من الهيئات والمؤسسات الإقليمية والقارية؛ وقدمت دعماً فنياً لتعزيز الحوكمة والقدرة التشغيلية لمجلس القادة التقليديين لإفريقيا (COTLA/ CONATA)؛ ودعمت تطوير نظام قوي للرصد والتقييم من أجل إحداث تأثير مُحفّز للقضاء على ظاهرة زواج الأطفال.

¹⁹ هيئة الأمم المتحدة للمرأة (2018)، القادة التقليديون يجتمعون في بلانتير لمعالجة زواج الأطفال في إفريقيا.

<https://africa.unwomen.org/en/news-and-events/stories/2018/10/traditional-leaders-in-malawi>



أمور أخرى، تُبطل زواج الأطفال وتقلل من معدلات وأعداد المتسربين من المدارس". تحظى هذه الجهود الجماعية باحترام كبير وتوفر شعوراً بالتمكّن لدى المجتمعات. ومع ذلك، يجب أن تكون هذه الجهود متوافقة مع دستور ملاوي.²⁰

يُعدّ إصلاح القوانين والسياسات أمراً محورياً في الجهود المبذولة للقضاء على ظاهرة زواج الأطفال: رغم أن القوانين والسياسات التي تعالج زواج الأطفال وإعادة الالتحاق بالمدارس تحتل مكانة عالية على جدول الأعمال في ملاوي وزامبيا، هناك إقرار بأن القانون وحده أو الاستجابات العقابية لن تعالج مشكلة زواج الأطفال بشكل كاف. ينبغي معالجة العوائق الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي تدعم زواج الأطفال في نفس

الوقت. علاوةً على ذلك، كشفت جهود المشروع الجارية حالياً بشأن مواءمة العادات والقوانين التشريعية عن الحاجة إلى عملياتٍ تشاورية مع المجتمعات يمكنها البدء في بناء ثقافة حقوق الإنسان، وضمان توعية المجتمعات والأفراد باستحقاقاتهم بموجب القانون، وتسهيل الوصول إلى النظم القانونية. يجب أن تضمن الإصلاحات الدستورية أيضاً المساواة بين الجنسين، وحقوق الأطفال، والحاجة إلى تمكين الهيئات القضائية لتطوير القوانين العرفية بما يتماشى مع المبادئ الدستورية والمعايير الدولية لحقوق الإنسان. رغم أن لدى زامبيا سياسة لاستبقاء الفتيات الحوامل في المدارس وتيسير إعادة التحاقهن بها ولدى ملاوي سياسة بشأن "إعادة قبول المتعلم"، ينبغي توجيه الجهود نحو تعزيز الوعي والقدرات لتطبيق التشريع الخاص بالقضاء على ظاهرة زواج الأطفال وإعادة الالتحاق بالمدارس في كلا البلدين. لا تزال هناك عقبات قائمة في ظل غياب الموارد الكافية والبنى الأساسية القضائية والموظفين القانونيين ووحدات دعم الضحايا.

تقديم الخدمات الأساسية وتوفير الأماكن الآمنة يوفر شبكات أمان: يُعزّز بناء الأصول الاجتماعية والاقتصادية والصحية للنجاحات من زواج الأطفال توفير الخيارات وشبكات الأمان للفتيات. عادةً ما تشكل الأوضاع التي تؤدي إلى زواج الأطفال مثل الحمل

المبكر والفقر وكذلك عبء المسؤوليات الزوجية ظروفاً مؤلمة؛ ما يؤثر على الصحة النفسية والعقلية للفتيات اللاتي يتزوجن مبكراً. وبالتالي، عندما يعود الناجون من زواج الأطفال إلى المدرسة، من المرجح أن يواجهوا العديد من التحديات النفسية والاجتماعية التي تؤثر على أدائهم. دعت التوصيات إلى تعزيز الخدمات من قبيل مسؤولي حماية الطفل وحراس البوابات المجتمعيين مثل أعضاء مجموعة الأمهات. بناءً على ذلك، أعطت المشاريع التجريبية الأولوية لتوفير الخدمات الأساسية لمعالجة تأثير زواج الأطفال باعتباره تهديداً لسلامة وصحة الفتيات المراهقات، مُحققةً مستويات متفاوتة من النتائج.



²⁰ حكومة ملاوي (2020). دليل التوعية بشأن قوانين الطفل والنوع الاجتماعي، ليلونغوي، ملاوي. يتعامل "إطار اللائحة الداخلية للمجتمع" مع الأمور المنصوص عليها بشكل موضوعي وشامل بموجب قوانين مختلفة بالإضافة إلى العقوبات في حالة الانتهاك.....، لا يتمتع القادة التقليديون بالسلطة والترؤس وتحديد القضايا أو الأمور الناشئة عن انتهاكات القوانين كما هو متوجّه في إطار اللائحة الداخلية للمجتمع. وبدلاً من ذلك، تُمنح صلاحية وسلطة الفصل في المنازعات بموجب القوانين المختلفة للمحاكم وفقاً لأحكام الدستور". من المزمع إطلاق الدليل في عام 2020.

ملخص النتائج والتحديات والدروس المستفادة

| تحسين تقديم الخدمات الأساسية عالية الجودة، قام المشروع التجريبي الممول من صندوق IBSA بما يلي: | | نجاحات وتحديات ودروس في مجال تقديم الخدمات الأساسية في ملاوي/ زامبيا |
|---|--|--|
| ملاوي | زامبيا | |
| يجري حالياً الانتهاء من النشاط من قبل الشريك المُنفذ (رابطة ملاوي المشتركة بين الأديان للإيدز). | من خلال هيئة الأمم المتحدة للمرأة ووزارة النوع الاجتماعي، وضعت زامبيا، حسب الحاجة، المبادئ التوجيهية بشأن توفير الخدمات الأساسية للناجيات من زواج الأطفال؛ ومع ذلك، لا تزال هذه الأمور بحاجة إلى تعزيز حيث بدأ مقدمو الخدمات للتو في فهم ما هو متوقع منهم. إذا لم يتم هذا التعزيز، فقد تُفقد هذه العملية الجيدة التي بدأت. | تيسير الروابط مع الخدمات الأساسية المحددة فيما يتعلق بزواج الأطفال من خلال البدء أولاً بمراجعة/ تطوير (حسب الحاجة) المبادئ التوجيهية بشأن توفير الخدمات الأساسية للناجيات من زواج الأطفال. |
| بناء قدرات العاملين في مجال حماية الطفل والزعماء التقليديين والدينيين في مجال تسجيل شهادات الزواج. | تعزيز قدرات مقدمي الخدمات. غير أننا بحاجة إلى توسيع نطاق هذا العمل، حيث تم تدريب عدد محدود فقط يمثل الحد الأدنى من مقدمي الخدمات في كلٍّ من مبولونغو (10) وشاما (11). | تعزيز قدرات مقدمي الخدمات وتوفير خدمات أساسية عالية الجودة ومُنسقة للناجيات من زواج الأطفال. |
| دليل توعية المجتمع هو أداة رئيسية تم تطويرها في إطار المشروع لتعزيز معالجة وإحالة الحالات على مستوى السلطة التقليدية بما يتماشى مع أحكام التشريع الوطني. | رغم تحقيق ذلك، لا زالت هناك حاجة لرصد الكيفية التي تُوظف بها تلك المهارات. نظراً لانتهاء من تنفيذ هذا النشاط قرب نهاية المشروع التجريبي، لم يكن الوقت كافياً لتقييم الفعالية عملياً. يكفي القول بأن التوعية قد تحققت. | تطوير آليات الإحالة ورفع مستوى الوعي بشأن مسارات الإحالة إلى الخدمات الأساسية. |
| كان إنشاء نوادي الفتيات التي تنسقها رابطة ملاوي للفتيات المرشدات (MAGGA) عاملاً أساسياً في إرشاد الناجيات من زواج الأطفال وتزويدهن بمهارات حياتية مختلفة للسماح لهن بأكمال تعليمهن. من خلال تضمين نماذج يُقتدى بها، تُلهم الفتيات وتُحفز للابتعاد عن الزواج مبكراً وللحصول على التعليم. | نجاح المشروع في دعم تطوير نوادي المهارات الحياتية للناجيات من زواج الأطفال. | دعم تطوير نوادي المهارات الحياتية للناجيات من زواج الأطفال في المؤسسات التعليمية لفهم وممارسة حقوقهن في الحصول على الخدمات الأساسية الجيدة. |
| ساعد التثقيف ورفع مستوى الوعي بالمعلومات القانونية لدى أفراد المجتمعات المحلية في معالجة حالات زواج الأطفال والعنف القائم على النوع الاجتماعي الذي يحدث في المناطق المُستهدفة. | أمكن تحقيق ذلك بسهولة بفضل النهج المتبع في بداية المشروع التجريبي. جعلت اللجان متعددة القطاعات لصندوق IBSA التي سُكّلت في مقاطعتي شاما ومبولونغو من تنفيذ المشروع التجريبي أمراً يسيراً حقاً. ذلك لأن اللجنة كانت تضم مؤسسات ومنظمات مختلفة جلبت إلى الفريق مهارات مختلفة. كما سَرت الطبيعة متعددة القطاعات للمجموعة إقامة الروابط بدرجة كبيرة. أتاح التوجيه المدرسي والمعلمون الإرشاديون للناجيات من زواج الأطفال الارتباط بخدمات الصحة الجنسية والإنجابية. كما تمكن الناجون وأسرهم من الوصول إلى "وحدة دعم الضحايا" فيما يتعلق بالمسائل القانونية ذات الصلة. | التوعية بخدمات الصحة المتكاملة، والصحة الجنسية والإنجابية، والمعلومات والخدمات القانونية لتمكين الوصول بسهولة إلى الخدمات الشاملة للناجيات من زواج الأطفال والاستفادة منها. |

في كلٍّ من ملاوي وزامبيا، يُعدّ إدخال نموذج الأماكن الآمنة²¹ ممارسة واحدة تتيح توفير الدعم الفني للموجهين، وتُسهّل التوجيه ودعم الأقران لمُتلقّي المنح الدراسية والمعلمين وأعضاء مجموعة الأمهات.

يُعدّ تنويع أنشطة الاتصال مفتاحاً لزيادة الوضوح والتمكّن المحلي للتدخلات: هناك حاجة إلى العديد من مناهج ومنتجات الاتصال نظراً لتنوع السياقات وأصحاب المصلحة ونوع الفتيات المُستهدفات من قبل صندوق IBSA. على سبيل المثال، سعى المشروع في زامبيا إلى تحسين وتوحيد منتجات الاتصال الحالية التي طورتها وزارة النوع الاجتماعي. سيعني التعرف على الفئات المختلفة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك: الوالدين/ أولياء الأمور، وقادة المجتمع، والمدارس، وواضعي السياسات، والفتيات، أن أنشطة الاتصال ومنتجاتها وموادها ينبغي أن تُصمّم لأصحاب المصلحة المتنوعين باستخدام قنوات متعددة. كما سيعني ذلك فهم طرق الاتصال في المجتمعات الريفية المختلفة وتحديد الأطراف التي تتمتع بالاحترام لتوصيل الرسائل. من الأمثلة على الممارسات الجيدة في مقاطعتي

²¹ وضعت حكومة ملاوي مبادئ توجيهية لنموذج الأماكن الآمنة بدعم من الاتحاد الأوروبي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ووزارة الخارجية النرويجية.



ساليما وديدزا في ملاوي مشاركة 80 امرأة مؤثرة كنماذج يُقتدى بها، مثل الرئيسات، وزوجات القساوسة والشيوخ، والمستشارات التقليديات مثل أنانكونجوي، بوصفهن وكلاء للتغيير وقادة تتوفر لديهم إمكانية المساهمة في الحد من العنف القائم على النوع الاجتماعي.

تراوحت إجراءات الاتصال من الأنشطة الملائمة للمجتمعات الريفية،²² والأنشطة التشاركية لضمان التملك، والمناقشات ضمن مجموعات التركيز لفهم نقاط التأثير، والتعليم الترفيهي لتوسيع نطاق جاذبية الرسائل. ومع ذلك، كانت معظم المواد المطبوعة باللغة الإنجليزية، ما يثير القلق بشأن مدى انتشارها في المجتمعات الريفية خارج المدارس. كانت المحطات الإذاعية المحلية وسيلة قوية لخلق الوعي، ولكن التدريبات للصحفيين ليوم واحد لن تحافظ بشكل كافٍ على أنشطة زيادة الوعي من قِبَل وسائل الإعلام في غياب تمويل يُمكن التنبؤ به لضمان استدامة أنشطة بناء القدرات.

التصدي لجائحة كوفيد-19 عنصرٌ أساسي للحيلولة دون عكس المكاسب التي تحققت في القضاء على ظاهرة زواج

الأطفال: تشكّل جائحة كوفيد-19 مصدرًا للقلق. قد يكون لإغلاق المدارس قبل الأوان عواقب وخيمة على الفتيات اللاتي تلقين منحًا دراسية مؤخرًا ولكنهن عُدن الآن إلى المنزل مع تعرض بعضهن لمخاطر الزواج. توجد أدلة على زيادة حالات الحمل لدى الأطفال في مناطق المشروع. أبلغت حكومة ملاوي من خلال تقرير صدر مؤخرًا للتقييم السريع عن 40,000 حالة حمل بين المراهقات و 13,000 حالة زواج للأطفال في ملاوي.²³ لا تسمح العائلات أيضًا للفتيات بحضور مجموعات دعم الأقران بدافع الخوف، وقد تم تقليص بعض الخدمات. تهدد هذه القيود بعكس المكاسب التي تحققت للقضاء على ظاهرة زواج الأطفال من خلال مساهمات صندوق IBSA. ومع ذلك، فقد أدى هذا الوضع إلى فتح المجال لمناقشاتٍ نحو استجابات مبتكرة، مثل إمكانية توفير الوصول الرقمي إلى المعلومات. في ملاوي، من خلال مشروع تكميلي بعنوان "المشروع التجريبي لمدرسة المهارات الافتراضية - نحن نتعلم"، والذي يستهدف نفس المناطق ذات التأثير ومستفيدين مماثلين، يجري شراء 60 جهازًا لوحياً لتسهيل تعلّم المهارات الرقمية. باستخدام الأجهزة اللوحية، سيتم تدريب الفتيات على استخدام المهارات الرقمية الأساسية عبر الإنترنت بما في ذلك كيفية استخدام أجهزة الحاسب، وجزم Office من ميكروسوفت، والإنترنت، والبريد الإلكتروني. من خلال بيان، أخذ الرؤساء على عاتقهم رسميًا وبشكل حاسم مسؤولية مراقبة ودعم الفتيات خلال فترة كوفيد-19 بينما تقوم المدارس برصد الفتيات الحاصلات على منح من صندوق IBSA. علاوةً على ذلك، اتخذت وزارة النوع الاجتماعي في زامبيا خطوة إضافية بتنظيم زيارات ميدانية لمواصلة دعم الفتيات اللاتي يتلقين منحاً دراسية من صندوق IBSA.



²² على سبيل المثال، "التعليم الترفيهي" الذي يشمل عروض الطريق، والموسيقى، وتقمّص الأدوار باستخدام أساليب تشاركية للتثقيف والترفيه.

²³ وزارة النوع الاجتماعي وتنمية المجتمع والرعاية الاجتماعية (2020). دراسة تقييمية سريعة لحمل المراهقات وزواج الأطفال خلال جائحة كوفيد-19 في ملاوي. في مقاطعي شاما ومبولونغو في زامبيا، لم يُبلّغ عن زيادة في حالات الحمل لدى الأطفال.

رسم الطريق للمضي قُدماً

الجدول 2:

الرسائل والتوصيات الرئيسية

1. هناك إقرار متزايد بأن منع زواج الأطفال ودعم الفتيات الصغيرات سيتطلبان مشاركة الفتيان والشبان. ويتماشى ذلك مع الأطر القارية بشأن الحاجة إلى تعزيز التعاون مع منظمات الرجال التي تعالج عدم المساواة بين الجنسين وتدعو إلى القضاء على الممارسات التقليدية الضارة.
2. هناك اعتراف بلجان المناطق / الفرق متعددة القطاعات كأصحاب مصلحة رئيسيين في الجهود المبذولة للقضاء على ظاهرة زواج الأطفال ودعم الناجيات من زواج الأطفال. سيكون أصحاب المصلحة في المجتمع أول المستجيبين للتصدي لزواج الأطفال، ما يستدعي التعزيز المستمر لقدراتهم على الاستجابة. وسيتماشى ذلك مع التزامات الاتحاد الإفريقي الداعية إلى "تحسين أو تعزيز المشاركة مع المبادرات والمنظمات على مستوى القواعد الشعبية أو المجتمعات المحلية". يرتبط بهذه التوصية الحاجة إلى زيادة الوعي ومراجعة السياسات والقوانين ذات الصلة التي تدعم الناجيات من زواج الأطفال والقضاء على ظاهرة زواج الأطفال.
3. بالنظر إلى المخاطر وأوجه الضعف التي تواجهها الفتيات في المجتمعات الريفية الفقيرة، هناك حاجة لضمان جدوى واستدامة البرامج المقترحة لزيادة الأعمال على نطاق صغير. تتمثل التوصية الرئيسية العامة في تعزيز المهارات والمعلومات والثقة والدعم للناجيات من زواج الأطفال وأسرهم ومدارسهم لتطوير أعمال تجارية صغيرة، على سبيل المثال، تربية النحل؛ بالإضافة إلى المعرفة والفهم الذي يمكن أن تساعدهم على الاتصال والمنافسة والبيع في أسواق التصدير. يمكن أن يمثل الوصول إلى برامج التمكين الأخرى مثل برنامج ADVANCE، وتطوير الأنشطة المصرفية القروية، وقدرات الوصول إلى الأسواق إجراءات داعمة.
4. ينبغي أن تشمل البرامج المتعلقة بزواج الأطفال توفير الخدمات النفسية الاجتماعية للناجيات من زواج الأطفال ضمن الاستجابة الشاملة لدعم سلامة الفتيات ورفاههن وحقوقهن.
5. ينبغي أن ترتبط البرمجة المستقبلية لخدمات الصحة الجنسية والإنجابية (SRHR) مع برامج التصدي للعنف ضد المرأة والفتاة (VAWG) وبرامج القضاء على ظاهرة زواج الأطفال، نظرًا للعواقب الصحية السلبية الرئيسية للحمل المبكر والولادة في سن المراهقة.
6. هناك دعوة من جميع الشركاء لمواصلة عرض قصص النجاح للناجيات من زواج الأطفال للمساعدة في تأخير الزواج أو ممارسة الجنس، وإبراز الخيارات المتاحة، ولفت الانتباه إلى الفرص الناشئة، وتسليط الضوء على زيادة استقلالية الفتيات اللائي طُوِّرن وعزَّزن مهاراتهن واكتسبن وعيًا أكبر بحقوقهن الإنسانية.
7. يجب تطوير مواد الاتصال باللغات المحلية لضمان نشرها على نطاق أوسع وتسهيل الوصول إليها. من الناحية المثالية، يجب تشجيع استخدام مواد المعلومات والتعليم والاتصال (IEC) مع صور قادة الرأي المحليين والتلاميذ وغيرهم مثل مديري المدارس والمعلمين والتلاميذ الذين تم إصلاحهم.
8. ينبغي مراعاة التواؤم والتآزر في جهود الشراكة، بما في ذلك من خلال الرصد المشترك، والإبلاغ، والتوثيق، والتعلم من أجل تحقيق تأثير ملموس. ينبغي استمرار التمويل والشراكات متعددة القطاعات لضمان استدامة واستمرارية مبادرات القضاء على ظاهرة زواج الأطفال، بما في ذلك تعزيز الأطر التشريعية والسياساتية ومخصصات الميزانية من قِبَل الحكومة.
9. تعد مشاركة الشباب من خلال الحوارات بين الأجيال أمرًا بالغ الأهمية لمعالجة الأعراف الاجتماعية السلبية وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ويرتبط بذلك الدعوة المستمرة لتعزيز أصوات الفتيات والناجيات ومشاركتهن في العمليات التشاورية التي تساعد في التخطيط ووضع السياسات والتنفيذ والرصد.

10. ينبغي إشراك المدارس والقادة التقليديين والدينيين وقادة المجتمع في تعزيز آليات الإشراف والرصد للكشف المبكر عن زواج الأطفال والوقاية منه.

11. بالنظر إلى جائحة كوفيد-19 التي سلطت الضوء على الحمل لدى الأطفال والطرق الجديدة للقيام بالأشياء، هناك حاجة لسد الفجوة الرقمية بين الجنسين لأن معظم الفتيات والنساء غير قادرات على الوصول إلى المعلومات. يجب أن تبدأ الجهود ببناء قدرات النساء والفتيات كيلا يتخلفن عن مواكبة المعلومات والقرارات المتعلقة بإدارة جائحة كوفيد-19.

12. يُعدّ التوثيق والنشر المنتظم للدروس المستفادة من البرامج المتعلقة بزواج الأطفال أمرًا مهمًا لتعزيز التعلم وصنع القرارات بالإضافة إلى رصد التقدم المُحرز في القضاء على ظاهرة زواج الأطفال على المستويات المحلية والوطنية والقاري

هيئة الأمم المتحدة للمرأة هي منظمة الأمم المتحدة المخصصة لتحقيق المساواة بين النوعين الاجتماعيين وتمكين المرأة. تأسست هيئة الأمم المتحدة للمرأة، المناصرة العالمية للمرأة والفتاة، لتسريع التقدم المحرز في الوفاء باحتياجاتهما في أرجاء العالم.

تدعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة عندما تضع معايير عالمية لتحقيق المساواة بين النوعين الاجتماعيين، وتعمل مع الحكومات والمجتمع المدني في تصميم القوانين والسياسات والبرامج والخدمات اللازمة لضمان أن تُنفذ المعايير بفاعلية وتفيد المرأة والفتاة فعلياً في أرجاء العالم. تعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة عالمياً لجعل رؤية أهداف التنمية المستدامة حقيقة للمرأة والفتاة وتدعم المشاركة المتكافئة للمرأة في كافة جوانب الحياة، مركزة على أربع أولويات استراتيجية هي: قيادة المرأة، المشاركة في نظم الحوكمة والإفادة منها بشكل متكافئ؛ توفير تأمين الدخل للمرأة والعمل اللائق والاستقلال الاقتصادي؛ أن تعيش جميع النساء والفتيات حياة خالية من جميع أشكال العنف؛ مساهمة المرأة والفتاة في بناء السلام الدائم والقدرة على الصمود ويكون لهما تأثير أكبر فيهما، والإفادة بشكل متساوي من منع الكوارث الطبيعية والنزاعات والعمل الإنساني. كما تنسق هيئة الأمم المتحدة للمرأة وتعزز عمل منظومة الأمم المتحدة في النهوض بالمساواة بين النوعين الاجتماعيين.



جهة اتصال هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة
110، المنزل رقم 01 كيبيلي فرع المدينة كيركوس،
بجانب دوار أولمبيا
أديس ابابا، إثيوبيا
<https://africa.unwomen.org>